الصباح الاقتصادية
12
العدد 3223 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 12 ربيع الأول 1440 - الموافق 20 نوفمبر 2018
Tuesday 20 November 2018 - No.3223 - 11 th Year

خلال الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال في طوكيو

البورصة تسلط الضوء على فرص الاستثمار والشراكة الحالية والمستقبلية في الكويت

تماشياً مع جهودها المتواصلة لدعم سوق رأس المال الكويتية، شاركت بورصة الكويت في الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال الذي أقيم بطوكيو، اليابان، وخلال كلمته التي ألقاها في الاجتماع، سلّط خالد عبدالرزاق الخالد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت الضوء على فرص الاستثمار والشراكة الحالية والمستقبلية في الكويت.

وفي تعليق له على هذه المشاركة، قال الخالد: "انتقلت بورصة الكويت إلى المرحلة التالية من رحلة نموها، ما يجعل من استقطاب الاستثمارات وعقد التحالفات الجديدة أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لنا. يُشكل الاجتماع السنوي الثاني والعشرين في طوكيو منصة عالمية تتيح لنا التواصل مع عملائنا وشركائنا المحتملين وتبادل الأفكار حول التقدم الذي أحرزناه في إنشاء سوق أكثر حداثة وشفافية بين مجتمع الاستثمار الدولي. وبهدف تحقيق رؤيتنا المتمثلة في إبراز بورصة الكويت كسوق رائدة على الصعيد الإقليمي، سوف نواصل السعي إلى تطوير بورصة موثوقة توفر لمصدري الأوراق المالية وصولاً فعالاً لرؤوس الأموال والمستثمرين مع فرص متنوعة للحصول على عوائد".

وتناول الخالد في كلمته تاريخ أسواق المال في الكويت الذي يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، وسلط الضوء على الإنجازات البارزة في هذه الرحلة، بما في ذلك تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية في عام 1977، وإنشاء هيئة أسواق المال في عام 2010، وكذلك انتقال مهام سوق الكويت الأوراق المالية إلى بورصة الكويت التي تم تأسيسها كشركة مساهمة في سنة 2014، وغيرها. وأبرز أن أسواق رأس المال في الكويت حافظت على مكانتها وواجهت التحديات الناجمة عن الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد على مر السنين.

وأكد الخالد أن التقدم الكبير الذي حققته بورصة الكويت منذ تأسيسها هو دليل على سعيها الدؤوب نحو التميز من خلال تحسين البنية التحتية، وتحديث الأطر التنظيمية، وتشويع العروض المقدمة.

وتطرق الخالد كذلك إلى أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في وقت سابق من العام الحالي، مثل ترقية الكويت كسوق ناشئ في مؤشر "فوتسي راسل"، وإصدار كتاب القواعد الخاص ببورصة الكويت، مبيناً أن الشركة قد دخلت مرحلة جديدة من النمو. وساعد كتاب القواعد في تنظيم عملية تقسيم سوق الأسهم الكويتي إلى ثلاثة أقسام هي: السوق الأول والسوق الرئيسي وسوق المزادات، بالإضافة إلى الإعلان عن مجموعة جديدة من المؤشرات الاقتصادية المتاحة من خلال موقع بورصة الكويت الإلكتروني، وذلك بهدف مساعدة الأفراد والشركات والمؤسسات على اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة.

وتشمل الإنجازات البارزة الأخرى الإطلاق الرسمي لمنصة تداول الأوراق المالية غير المدرجة (OTC)، حيث يمكن للمستثمرين الآن تداول الأسهم غير المدرجة في بيئة استثمارية تتسم بالعدالة، فضلاً عن بوابة التعليم الرقمي المجانية الخاصة بالشركة "بورصة أكاديمي أونلاين"، والتي تهدف إلى تعزيز مبادئ وأسس المعرفة المالية بين المستثمرين الجدد والمحترفين.

وأوضح الخالد أن هذه التطورات تثبت الأسس المتينة التي تستند إليها بورصة الكويت، كما أكد أنها ستستمر في توسيع قاعدة مُصدري الأوراق المالية والمستثمرين، وتعزيز محفظة المنتجات، وذلك بناءً على نجاح الشركة خلال فترة قصيرة من الزمن. وأضاف أن البورصة الكويتية لديها خطط لتقديم منتجات البيع على المكشوف، والتداول بالهامش، وصناديق الاستثمار المتداولة، والمشتقات المالية.

وتقف بورصة الكويت على أعتاب نقلة نوعية خلال السنوات القليلة المقبلة بفضل الخطة المستقبلية المدروسة التي تتبعها، ومن المتوقع أن تتطور لتصبح سوقاً حيوية وأكثر نضجاً وتنوعاً، كما تركز الشركة بشكل كبير على اعتماد تقنيات جديدة لاعتماد المعايير الدولية في عملياتها. وتوفر هذه الاحتمالات فرصة واعدة للمستثمرين من الشركات الأجنبية لكي تزدهر في سوق مالية سريعة النمو.

وتتصف العلاقات الكويتية اليابانية بالمتانة والرسوخ حيث تتجلى بأبهى صورها من خلال مواقف البلدين أثناء الأزمات سواء موقف اليابان إبان الاحتلال العراقي الغاشم للكويت أو موقف الأخيرة مع اليابان خلال أزمة مفاعل (فوكوشيما) النووي ناهيك عن الأرقام والمؤشرات الاقتصادية للتبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

فاليابان تحتل المرتبة الخامسة بين أهم الدول التي تستورد منها الكويت إذ بلغت حصتها من اجمالي واردات الكويت نحو ستة في المئة اغسطس الماضي في مؤشر واضح على متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية وبين البلدين الصديقين.

وبلغت قيمة الواردات اليابانية الى الكويت في شهر اغسطس الماضي نحو 46ر4 مليون دينار كويتي (نحو 148ر5 مليون دولار امريكي) حسب البيانات الصادرة عن الادارة المركزية للاحصاء الكويتية.

كما بلغ اجمالي واردات اليابان في الفترة من يناير حتى اغسطس 2018 نحو 418ر5 مليون دينار كويتي (نحو 475ر2 مليون دولار) لتحافظ على المرتبة الخامسة بين اهم الموردين للكويت وبحصة قدرها 8ر5 في المئة من اجمالي الواردات الكويتية البالغة قيمتها خلال هذه الفترة نحو 7ر2 مليارات دينار (نحو 23 مليار دولار امريكي) بزيادة عن حصتها في الفترة نفسها من العام الماضي والبالغة 2ر5 في المئة.

خالد الخالد

وفي شهر سبتمبر الماضي بلغت صادرات النفط الكويتية 89ر6 مليون برميل بواقع 230 الف برميل يوميا لتكون الكويت رابع اكبر مزود نفط لليابان بحصة نسبتها 9ر7 في المئة من اجمالي الواردات اليابانية من النفط الخام.

وتعزيزا لهذه العلاقات وتطويرها الى مستويات جديدة تعقد يوم غد اللجنة الكويتية - اليابانية لاصحاب الاعمال اجتماعها السنوي 22 في العاصمة اليابانية طوكيو بحضور ممثلين عن بنك الكويت المركزي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

كما سيحضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الكهرباء والماء وجهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان ومؤسسة البترول الكويتية وبورصة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالاضافة الى اتحاد شركات الاستثمار واتحاد مصارف الكويت اتحاد الصناعات الكويتية.

ويتضمن برنامج الزيارة تقديم عروض من الجانبين الكويتي والياباني في عدة محاور مختلفة حيث سيقدم الجانب الكويتي عروضا في المحور الاقتصادي عن الخطة التنموية الشاملة (كويت جديدة 2035) اضافة الى عرض عن حوافز جذب الاستثمارات المباشرة وعرض عن سوق الكويت للأوراق المالية واهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الخاص.

وتتضمن العروض الكويتية خلال الاجتماعات في طوكيو عروضا عن مشاريع في قطاع الطاقة كالنفط والكهرباء والمدن الاسكانية الذكية بالاضافة الى عروض عن رؤية تطوير الجزر الكويتية وانشاء مدينة الحرير وجهود البلاد في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن المقرر ان يقوم الوفد الكويتي الزائر بجولة ميدانية الى سوق طوكيو للأوراق المالية للاطلاع على سير عمله ومرافقه وكذلك المهارات الإدارية المستخدمة فيه ومن ثم سيقوم الوفد بزيارة المدينة الذكية (كاشيوا نو ها) وذلك للاطلاع على التكنولوجيا المتقدمة التي تتبعها اليابان في ادارة المجتمعات الذكية.

وحققت اللجنة الكويتية اليابانية لاصحاب الاعمال منذ انشائها انجازات عدة كان أهمها إعداد الدراسة الشاملة لسياسة حماية البيئة في الكويت عام 2004 بالإضافة الى تطبيق برنامج التعليم البيئي (كيدز آبـــزو 14000) في بعض المدارس للمرحلة الابتدائية كما ساهمت في حل العقبات التي يشكلها برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) أمام الشركات اليابانية.

وتعتبر اللجنة الكويتية اليابانية لاصحاب الاعمال "ارتباط بين رجال الاعمال في البلدين تم تاسيسها في عام 1995 وعقدت اولى اجتماعاتها في الكويت في السابع من نوفمبر من العام نفسه في اشارة الى حرص القطاع الخاص للبلدين على تطوير العلاقات المشتركة".

وبدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في خمسينيات القرن الماضي وتطورت الى سياسة عندما وافق المغفور له الشيخ عبدالله السالم في عام 1958 على منح شركة الزيت العربية المحدودة امتيازا وحقوقا لاستغلال النفط والغاز في المنطقة المغمورة بما كان يسمى في ذلك الوقت بالمنطقة المحايدة وكانت هذه الاتفاقية من ابرز اوجه التعاون مع الشركات اليابانية في هذا المجال.

وتعتبر اليابان من أولى الدول التي اعترفت باستقلال الكويت من خلال قرار صادر من مجلس الوزراء الياباني في الثامن من ديسمبر عام 1961 رغم ما فرضه العراق من عقوبات اقتصادية عبر قرار يقضي بمنع دخول البضائع اليابانية إلى الأسواق العراقية.

وكان القرار الياباني مبنيا على موازنة مصالح اليابان مع الكويت وخصوصا بعد حصولها على امتياز إدارة حصة الكويت في الحقول النفطية المشتركة مع السعودية ومصالحها مع العراق في تفادي العقوبات الاقتصادية العراقية.

وانتهى هذا الامتياز في سبتمبر عام 2001 حيث وقعت الكويت واليابان مذكرة تفاهم تقضي بانهاء حقوق الامتياز والتنقيب الممنوحة لشركة الزيت العربية ابتداء من الرابع من يناير 2003 حيث بدأت الشركة الكويتية لنفط الخليج اعمالها في الحقول البحرية المشتركة.

وقررت اليابان كذلك تبادل السفراء مع الكويت حيث وصل في فبراير 1962 أول سفير كويتي إلى طوكيو وهو سليمان محمد الصانع وتبعها افتتاح السفارة اليابانية في الكويت في مارس 1963 رغم وجود البعثات التجارية اليابانية في أسواق الكويت منذ عام 1961 لدراسة السوق في دول الخليج العربي.

وبدأت بعدها مرحلة جديدة من علاقات التعاون بين البلدين من خلال التعاون بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة الزيت العربية إذ تم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون بينهما تمثلت بتزويد اليابان بجزء من انتاج هذه المنطقة واستعانة الشركة الكويتية بخبرات شركة الزيت العربية واتفاقية تمويل يابانية لانشطة هذه الشركة.

وكان لليابان مواقف مشرفة إبان فترة الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت عام 1990 حيث ساندت الحق الكويتي وقرارات الشرعية الدولية التي داشت الاحتلال وطالبت بعودة الشرعية للكويت كما ساهمت في الجهود التي بذلت في تحرير الكويت بما يزيد على 13 مليار دولار.

والتزمت اليابان أيضا بقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن مقاطعة العراق اقتصاديا رغم حاجتها الشديدة إلى النفط حيث انها كانت تستورد 12 في المئة من حاجتها النفطية من الكويت والعراق لكنها سارعت إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق فامتنعت عن استيراد النفط وتصدير السلع الصناعية وغيرها في برنامج التعاون الاقتصادي.

وقدرت خسائر الشركات اليابانية نتيجة تنفيذها قرار المقاطعة بنحو 5ر11 في المئة من دخلها خلال الأيام الأولى لتنفيذ القرار وفي عام 2011 قدمت الكويت الى اليابان تبرعا بعد الزلزال الذي ضرب السواحل الشرقية للبلاد (منطقة فوكوشيما) ونجم عنها موجات مدبحري عالية (تسونامي) في المحيط الهادي تمثلت بالتبرع بخمسة ملايين برميل من النفط الخام بقيمة تعادل نحو 500 مليون دولار الى جانب ثلاثة ملايين دولار لإعادة تأهيل المعهد العلمي البحري في (فوكوشيما) ومليوني دولار للصليب الأحمر الياباني كتبرع شخصي من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

فائض اليابان التجاري مع الكويت يقفز بنسبة 48.9 في المئة

قالت وزارة المالية اليابانية امس الاثنين ان الفائض التجاري مع دولة الكويت قفز في شهر اكتوبر الماضي بنسبة 9ر48 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 8ر47 مليار ين ياباني (424 مليون دولار امريكي) مدفوعا بقوة الصادرات.

وذكرت الوزارة في تقرير اولي ان اجمالي الصادرات الكويتية الى اليابان سجلت ارتفاعا بنسبة 9ر43 في المئة خلال شهر اكتوبر الماضي على اساس سنوي لتصل الى 7ر65 مليار ين (583 مليون دولار).

واضافت ان الكويت حافظت على فائضها التجاري مع اليابان لمدة عشر سنوات وتسعة اشهر اذ ارتفعت صادرات اليابان الى الكويت للشهر الخامس على التوالي بنسبة 1ر32 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 9ر17 مليار ين ياباني (159 مليون دولار امريكي).

وبالنسبة لفائض الشرق الاوسط التجاري مع اليابان اوضح التقرير انه قفز الشهر الماضي بنسبة 8ر43 في المئة ليصل الى 7ر697 مليار ين ياباني (2ر6 مليار دولار امريكي) مع ارتفاع واردات اليابان من المنطقة بنسبة 7ر33 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

واشار الى ان صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تمثل 2ر95 في المئة من اجمالي صادرات الشرق الاوسط لليابان تضخمت بنسبة 1ر33 في المئة.

ووفقا للتقرير زاد اجمالي واردات الشرق الاوسط من اليابان بنسبة 3ر9 في المئة اثر قوة الطلب على شحنات السيارات والمعدات.

من جانب آخر تراجع الميزان التجاري العالمي لليابان في شهر اكتوبر الماضي ليسجل عجزا بلغ 3ر449 مليار ين ياباني (اربعة مليارات دولار امريكي).

يذكر انه يتم قياس البيانات التجارية على اساس التخليص الجمركي قبل التأثر بالعوامل الموسمية.

المؤشرات تتزين بالأخضر.. والعام يرتفع 11.2 نقطة

انهت البورصة تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 03ر11 نقطة ليبلغ مستوى 88ر5099 نقطة بنسبة 22ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 3ر140 مليون سهم تمت من خلال 4813 صفقة نقدية بقيمة 8ر13 مليون دينار كويتي (نحو 54ر45 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 77ر24 نقطة ليصل إلى مستوى 14ر4757 نقطة وبنسبة ارتفاع 52ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر118 مليون سهم تمت عبر 3407 صفقة نقدية بقيمة 5ر6 مليون دينار (نحو 45ر21 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر5288 نقطة وبنسبة ارتفاع 07ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر21 مليون سهم تمت عبر 1406 صفقة بقيمة 7ر3 مليون دينار (نحو 09ر24 مليون دولار).

وكانت شركات (ايفا) و(اسمنت الخليج) و(الديرة) و(عمار) و(قيوين ا) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(بتروجلف) و(المال) و(عقارات ك) و(ايفا) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (الراي) و(وربة) و(المركز) و(اجوان) و(الرابطة).

وتابع المتعاملون إعلان (بورصة الكويت) انتهاء الفترة المحددة لإفصاح الشركات المدرجة عن البيانات المالية المرحلية تطبيقا للفقرة (أ) من المادة (1-18) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الادراج) بوقف التداول في اسهم الشركات التالية إذا تأخرت عن هذا الموعد بفترة تجاوزت 15 يوما.

ارتفاع جماعي للمؤشرات

وقالت البورصة على موقعها الإلكتروني ان الشركات هي (الوطنية الاستهلاكية القابضة) و(الاستشارات المالية الدولية) و(الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية) و(مشرف للتجارة والمقاولات.. "موقوفة").

وتابع المتعاملون افصاح من شركة (لوجستيك) بشأن دعاوى وأحكام وكذلك إفصاح من شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده بشأن بيع جزء من حصة الشركة في أسهم الشركة (الكويتية السورية القابضة) علاوة على متابعة إعلان شركة (بورصة الكويت) عن تنفيذ بيع أوراق مالية (مدرجة وغير مدرجة) لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

كما تابع هؤلاء افصاحين منفصلين عن معلومات جوهرية من الشركة (الخليجية المغاربية القابضة) و(مينا العقارية) بخصوص اتفاقية مبادلة أصول وكذلك تعامل شخص مطلع على أسهم) بنك وربة) علاوة على ايضاح من شركة (بوبيان للبتروكيماويات) بشأن التداول غير الاعتيادي.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«الجابرية للمعارض» .. تواصل تجهيزاتها لانطلاق «الأسبوع الكويتي في مصر»

شارفت مجموعة الجابرية للمعارض المنظمة للأسبوع الكويتي في جمهورية مصر العربية .. "الكويت في مصر" بنسخته الحادية عشر على الانتهاء من كافة التحضيرات والترتيبات الأخيرة لإقامته، والذي يعقد خلال الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر المقبل بفندق النيل ريتز كارلتون القاهرة، برعاية رئيس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي وحضور وزراء الاستثمار والتعاون الدولي والتجارة والصناعة والثقافة وقطاع الأعمال العام في مصر وبالتنسيق مع سفارة الكويت في مصر.

وفي هذا الصدد اكد رئيس مجموعة الجابرية للمعارض أحمد إسماعيل بهبهاني ضرورة الإنتهاء من كافة الاستعدادات حسب الجدول الزمني المحدد، مشيراً إلى أن الأسبوع الكويتي في جمهورية مصر العربية يقام للمرة الحادية عشر على التوالي وسط مشاركة واسعة تجاوزت الـ80 جهة من كبرى المؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت ومصر، وعدد من الشركات الكويتية المصرية المشتركة والبنوك والجهات الإعلامية المختلفة.

أحمد بهبهاني

وأوضح انه يسلط الضوء على العلاقة المتميزة التي تربط بين البلدين الشقيقين، ويشكل أرضية واعدة للاستفادة منها على كافة المستويات، فضلا عن انه يمثل منصة استثمارية تجارية ثقافية، وبعد فرصة للجهات المشاركة من كلا الدولتين لعرض خبراتهم وإبداعاتهم في مجال الفكر المؤسسي الحديث، لاسيما الإطلاع على التطورات، والاصلاحات الماثوثية والاقتصادية التي تصب في خانة اهتماماتهم، والوقوف على بعض الفرص الاستثمارية التي تلبي طموحاتهم وتطلعاتهم.

وأكد بهبهاني انه يأتي تجسيدا لعمق العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات التي مثلت نموذجا متميزا ورائدا على جميع الأصعدة على مدار عقود طويلة، شهدت خلالها محطات هامة ستبقى محفورة في سجل التاريخ وذاكرة الشعبين لعل اسماها مكانة وأغلاها ذكرى اختلاط دماء الشهداء من الشعبين الشقيقين في عدد من الحروب.

وبين أن إقامة الأسبوع الكويتي للمرة الحادية عشر على التوالي يأتي امتدادا لما حققه من نجاحات، وانجازات لافتة خلال مسيرته الماضية. فهو يلامس منصة مثالية متعددة الاستخدامات، كما انه فرصة لإجراء الصفقات التجارية الدولية، ومناقشة الأفكار الاستثمارية فيما بينهم، خاصة في ظل التعاون الإستراتيجي والحميمي بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

الجدير بالذكر أن مجموعة الجابرية للمعارض قد أعلنت عن دعوتها لجميع الجهات، وكافة المعنيين للتواجد في فعاليات الأسبوع الكويتي الحادي عشر في جمهورية مصر العربية، مشيرة إلى أن الاستعدادات لإقامة هذا الحدث تسير بشكل مكثف وشارفت على الإنتهاء.

وعلى صعيد متصل أعرب المشاركون في الأسبوع الكويتي الحادي عشر عن تفاؤلهم الواسع بالفائدة المتوخاة من المشاركة وبما سينتج عنها من تبادل للخبرات على جميع الأصعدة، فضلا عن أنه يسهم بشكل كبير في دعم أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين وما يجمعهما على كافة المستويات، مقدرين جهود اللجنة المنظمة والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها لهم لتأمين مشاركة ناجحة لهم بكل المقاييس.